S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/39
16 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة
الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت
للبعثة الدائمة لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بالإشارة الى الرسالة الموجهة من الممثل الدائم للسودان ومرفقها، المعممين بوصفهما وثيقة مجلس الأمن S/1997/32 المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وبناء على تعليمات من حكومتي، أن أنقل، طي هذا، رسالة موجهة إليكم من السيد سيوم ميسفن، وزير خارجية جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ردا على الاتهام الذي لا أساس له من الصحة والذي وجهته حكومة السودان الى اثيوبيا.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) برهانيمسكل نيغا
القائم بالأعمال المؤقت

160197 160197 97-01309

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة من
وزير خارجية اثيوبيا الى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير الى الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الموجهة إليكم من السيد علي عثمان محمد طه. وأود أيضا أن ألفت نظركم الى البيان الصحفي الذي أصدرته وزارتي في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن هذا الموضوع والذي أحيل اليكم لتعميمه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أكرر، بشكل قاطع للغاية، رد حكومتي على الاتهام الذي وجهته الحكومة السودانية الى اثيوبيا والى قوات دفاعها، كما ورد في البيان الصحفي المذكور أعلاه الذي أصدرته وزارتي. لم يكن لاثيوبيا ولقوات دفاعها أي دور في الهزيمة العسكرية التي تكبدتها حكومة السودان في محافظة النيل الأزرق التابعة لها. وقد وردت في رسالة وزير خارجية السودان ادعاءات مفرطة لا أساس لها من الصحة لا تتفق بالمرة مع ما تتسم به اثيوبيا من مميزات.

هل يصدق أحد أن اثيوبيا، التي اتسم تصرفها بالحكمة والصبر أمام مختلف الاستفزازات الصارخة الموجهة ضدها من قبل السلطات السودانية، بما في ذلك الإرهاب تحت رعاية الدولة الذي قامت به تلك السلطات في عاصمة اثيوبيا ضد رئيس دولة، يمكن أن تغير فجأة اتجاهها وتشارك في أنشطة من النوع الذي تزعمه السودان؟ إن ذلك لا يليق باثيوبيا الجديدة، وقد قاوم بلدنا وسيظل يقاوم المحاولات التي تبذلها السلطات السودانية لحمله على محاكاة السياسة الجنونية التي تتبعها تلك السلطات تجاه جيرانها، ومنها اثيوبيا. هذا رغم الجرائم العديدة التي ارتكبتها حكومة السودان ضد اثيوبيا. وإذا كانت هناك دول شاذة في العالم، فلا شك أن الحكومة القائمة حاليا في الخرطوم ستكون في طليعة القائمة. ولدى مجلس الأمن أدلة وافرة تؤيد هذا الادعاء. وما زالت حكومة الخرطوم في انتظار حكم مناسب يصدره مجلس الأمن فيما يتصل بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك رئيس جمهورية مصر العربية. ولا شك أن السلطات السودانية قد أقنعت نفسها بأنه لن يصيبها، في هذه القضية الخطيرة من مجلس الأمن سوى ضربة خفيفة على يدها. لذلك فقد خلصت على ما يبدو الى انه يمكنها أن تواصل الاستهزاء علنا وبلا حياء بجميع قواعد القانون الدولي ومعايير السلوك المتحضر.

لقد كان النداء الذي وجهه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ السيد علي حسن علي الممثل السوداني في مقديشيو من أجل دخول الصوماليين في جهاد ضد اثيوبيا أحد الأمثلة الأخيرة التي تؤكد أن النظام القائم حاليا في الخرطوم ملتزم عن قصد بالاضطلاع بأنشطة تقوض القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتبقي منطقتنا الإقليمية في حالة عدم استقرار مؤبد. وكان ذلك النداء شيطانيا خاصة وأنه جاء في مرحلة حاسمة للغاية من مشاورات سوديري الرفيعة المستوى لزعماء الفصائل الصومالية، وهي عملية أيدتها السودان علنا بوصفها أحد أفراد أسرة الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة التصحر. إلا أنه يتعين على

المرء ألا يفترض أن هذا النوع غير المسؤول من التصريحات مقتصر على المسؤولين السودانيين من المستوى الأدنى. واعتقد أنكم تتبعون آخر التطورات في السودان والتي حرض فيها رئيس البلد وغيره من كبار المسؤولين في البلد شعبهم على الجهاد ضد اثيوبيا وضد جهات أخرى.

وهذا الاتهام الأخير الذي وجهته السودان الى اثيوبيا يستهدف صراحة توفير أعذار للهزيمة العسكرية التي ألحقها بها الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفاؤه.

إن الذين يتتبعون عن كثب مجرى الأحداث في منطقتنا يعرفون جيدا أن اثيوبيا، الى جانب أعضاء آخرين في الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة التصحر قد بذلت جميع الجهود اللازمة من أجل إحلال السلام في السودان وإيجاد حل عادل للأزمة في ذلك البلد. وستواصل اثيوبيا بذل جهودها لأنها مقتنعة بأن السلام في منطقتنا غير قابل للتجزئة. وهذا صحيح بشكل خاص نظرا لما تميز به تاريخ منطقتنا دون الإقليمية من عدم استقرار لم ينته بعد. لذلك فإن اثيوبيا مقتنعة بأن هناك حاجة أكيدة لوضع حد الى دوامة العنف هذه. وفي هذا الصدد، لا شك أن المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار والفوضى في منطقتنا دون الإقليمية في الوقت الحاضر هو النظام المتطرف القائم في الخرطوم. وهل يسع المرء أن يستخلص غير ذلك بخصوص نظام يدعو الى الجهاد عن طريق ممثله في مقديشيو ضد حكومة تعمل من أجل السلام في الصومال وساعدت الصوماليين على اتخاذ أهم خطوة منذ ثلاث سنوات نحو المصالحة الوطنية؟

أود أن أناشدكم أن تضمنوا ألا يحوّل نظر مجلس الأمن نتيجة لهذا الأسلوب السوداني الأخير المضلل عن المسؤولية الرئيسية التي ما زال مطلوبا من المجلس تحملها فيما يتعلق باتخاذ أنسب التدابير ضد حكومة الخرطوم من أجل محاولة الاغتيال التي أيدها ودبر لها ضد رئيس جمهورية مصر العربية.

وقد بذلت اثيوبيا جميع الجهود اللازمة لضمان أن تسلم السودان الى اثيوبيا الأشخاص المتورطين في المحاولة والذين ما زالت تأويهم حكومة الخرطوم. وكان جهدنا الثنائي بدون جدوى كما أن الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية كانت كذلك بدون نتيجة. وأنا أعرف أنكم تدركون تماما أن السلطات السودانية تمعن في المراوغة، منذ أن عرضت اثيوبيا تلك المسألة على مجلس الأمن.

ولا يمكن النظر الى الاتهام الأخير الذي وجهته السودان خارج هذا الإطار لأنه جزء من نفس الأسلـــوب المضلل الذي يفترض أنه أصبح الآن مألوفا لدى مجلس الأمن. وهذا لا يعني أن النظام السودان لا يواجه مشاكل داخلية أبدت بشأنها اثيوبيا والدول الأخرى الأعضاء في الهيئة، مثلما سبق أن أشرت الى ذلك، إرادة حسنة لتقديم المساعدة. لكن السودان اختارت أن تتهم اريتريا عندما واجهت هزيمة عسكرية في الشمال الشرقي، واثيوبيا عندما وضعت المعارضة النظام السوداني في حالة دفاعية في الشرق، وأوغندا عندما تكبد هزيمة عسكرية كاملة في الجنوب. وينبغي عدم السماح للحكومة السودانية بأن تضفي طابعا خارجيا على أزمتها الداخلية وبأن تشوه بذلك، سمعة جيرانها مثل اثيوبيا.

وفي ظل هذه الظروف، وبالنظر الى ما يشكله نظام الخرطوم من تهديد على أمن اثيوبيا، فإنه ليس أمام بلدي من خيار سوى أن يظل يقظا، من أجل ممارسة حقه في الدفاع عن النفس ضد نظام يعرف مجلس الأمن أنه أصبح يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في كامل المنطقة دون الإقليمية.

(توقيع) سيوم ميسفن
وزير الخارجية

- - - - -